

دراسة في أوضاع الاقليات في العراق بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١م

هند فخري سعيد
جامعة الموصل/ كلية التربية الاساسية/ قسم التاريخ
بيان فارس ناصر

(قدم للنشر في ٨ / ٨ / ٢٠٢٢ قبل للنشر في ٩ / ٩ / ٢٠٢٢)

الملخص:

طرات تغييرات جذرية على واقع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣م واستمرت هذه التغييرات بحدتها حتى بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١م وتولي الدولة العراقية زمام السلطة ومحاولتها ضبط الاوضاع وسد الفراغ السياسي والعسكري لكن التحديات كانت كبيرة وتحتاج الكثير من الجهود للمواجهة والمعالجة، والحقيقة أن وضع الاقليات كان على رأس القائمة في تلك التحديات.

حتى أصبحت مسألة الاقليات ورقة راهنت عليها جهات داخلية وخارجية داخلية عدة استغلت حساسيتها لتحقيق الاهداف التي تفاوتت في تأثيرها ما بين حيف وقهر وقع على تلك الفئة وما بين مشروع وطني تسعى لبنائه لارتفاع بواقع الاقليات وحراجه وضعها الذي تأزم بشدة بعد الفراغ السياسي والعسكري الذي تركه الانسحاب الامريكي من العراق والذي رمى بقوة على الواقع الامني غير المستقر للاقليات وأثر على ديموغرافية تواجدهم في العراق حيث حتم هذا الوضع الهش للاقليات الى ضرورة دراسته والاطلاع على مجمل المتغيرات ومحاولات المعالجة.

الكلمات المفتاحية:

المكونات في العراق، الاقليات في العراق، الاستقرار والأمن، المشاركة الوطنية، الهوية الوطنية.

A study of the situation of minorities in Iraq after the American withdrawal In 2011

Hind Fakhri Saeed

Bayan Farr's Nasser

University of Mosul/ College of Basic Education/ Department of History

ABSTRACT:

Radical changes occurred in the political, social and economic reality of Iraq after the US occupation in 2003 AD, and these changes continued to be severe even after the withdrawal of US forces in 2011 AD and the Iraqi state taking over the reins of power and its attempt to control the situation and fill the political and military vacuum, but the challenges were great and needed a lot of efforts to confront and address, and the truth is that Placing minorities was at the top of the list in those challenges

Until the issue of minorities became a card on which several internal and external parties, internal and external, took advantage of their sensitivity to achieve goals that varied in their impact between injustice and oppression that fell on that category and between a national project that it seeks to build to raise the reality of minorities and the embarrassment of their situation, which has worsened severely after the political and military vacuum left by the

American withdrawal from Iraq, which threw strongly at the unstable security reality of minorities and affected the demographics of their presence in Iraq, where this fragile situation of minorities necessitated the need to study and ..review all variables and attempts to address

المقدمة:

أن دراسة واقع الاقليات في العراق موضوع في غاية الاهمية، فرضت أهميته تلك الاوضاع الصعبة التي أخذت تعاني منه تلك الاقليات بعد عام ٢٠٠٣ وتصاعد حدة الاحداث وبشدة بعد اعلان الانسحاب الامريكي من العراق في عام ٢٠١١. حيث يحتوي العراق على تنوع فريد من المكونات العرقية والدينية ومنذ العهود القديمة كانت لهم الكثير من المعاناة ، لكنها لم تعاني بمجملها وباختلافاتها المعاناة الشديدة التي أخذت تعانيها خلال هذه الفترة وما بعدها، فقد أدى استمرار الصراع السياسي وظهور مشكلة التنظيمات الارهابية وتغلغل الممارسات العنصرية في بنية المجتمع وتصاعد التدخلات الاقليمية والدولية وبشكل سافر، الامر الذي أدى إلى وقوع التهميش والاقصاء عليهم وبشدة من الاطراف التي تتمتع بالقوة والسلطة فضاعت حقوقهم وتم تجاهلهم ليضطروا ازاء ذلك إلى الضياع والتشتت والتهجير هرباً من التهديد وفقدان الامن والحماية ليحافظوا على ما تبقى منهم ومن كياناتهم.

وبناءً على ما سبق ستكون دراستنا بالشكل والتفاصيل التالية.

تفاصيل الدراسة:

١-الاهمية : مما لا شك فيه ان الاهمية العلمية والقيمة المعنوية والمادية التي ينطوي عليها البحث تكمن في تسليط الضوء على دور الاقليات وواقعها في العراق بعد الانسحاب الامريكي عام (٢٠١١) وانعكاسه على الاستقرار في المنطقة ودوره في العملية السياسية في العراق وعدم تهميشه ليكون ذلك من خلال اتباع الطرق السليمة والحوار المتبادل ما بين النظام السياسي القائم وما بين الاقليات نفسها.

٢-الاهداف :- يهدف البحث الحالي الى

أ-الكشف عن دور الاحتلال الامريكي للعراق و أثره على الاقليات في العراق

ب-البحث عن الدوافع والجهات التي تقف وراء هجرة الاقليات من العراق بعد عام

٢٠١١

ج- محاولة الوصول إلى طرق لازالة أي تحيز طائفي وعنصري وديني وإدراج مناهج تثقيفية تشير الى مساهمات مجتمعات الاقليات من اجل تعزيز روح التسامح والتفاهم.

٣-محتوى الدراسة:

سنتناول في ثنايا الدراسة التالي: في البداية توضيح مصطلح ومفهوم الاقليات ، ثم محاولة توضيح أشكالية الاقليات وتعقيدها، لندخل بعدها في تفاصيل أكثر عن موضوعنا وهي الاقليات في العراق من هم وما هي مسمياتهم وخارطة توزيعهم وأماكن تواجدهم. ثم نصل إلى واقع الاقليات في العراق والذي نبدأه من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، ووضع الاقليات وفق مواد الدستور الجديد. والحقيقة أن الدخول في هذه التفاصيل بمجملها كان ضرورياً جداً لأجل الوقوف بدقة على وضع الاقليات بعد الانسحاب الامريكي لأن وضعهم هو في حقيقته نتيجة إرهابات تلك الفترة والسياسات التي كرسها الكثير من الممارسات التي أثرت وبشدة على أوضاع الاقليات، لنتمكن بعدها الدخول بصورة سليمة ومدروسة لفهم أوضاعهم ما بعد الانسحاب وما ألت اليه ظروفهم والصعوبات الجمة التي أخذت تحيط بحياتهم داخل العراق وتهدد بقائهم فيه وسلامة حياتهم وحرية عيشهم.

٤-الصعوبات:

من أكثر العقبات والصعوبات التي واجهتنا في أنجاز الدراسة كانت حساسية الموضوع والتعظيم على الكثير من معلوماته والتفاوت في دقتها ومدى مصداقيتها، وقلة الدراسات الاكاديمية العلمية الرصينة حوله.

مفهوم الاقليات:

الاقلية هي قلة وخلاف الأكثرية^(١). وجمعها أقليات وهي مجموعة من الناس تجمعهم رابطة الدين أو القومية أو اللغة أو الجنسية يعيشون مع مجموعة اخرى اعظم شأنًا واكثر عدد، وليس بالضرورة ان يكون لهم موقفاً سياسياً أو طبقياً متميزاً وكثير ما يقعون تحت دائرة الاضطهاد والتمييز من مجموعة الاكثرية (الاجلبية)^(٢).

(١) ابن منظور، لسان العرب ، تحقيق" عبد الله علي الكبير وآخرون، المجلد ٤ ادارة المعارف، (القاهرة،

(١٩٨١، ص٢٦-٣٧.

(٢) جبران مسعود ، معجم الرائد، ط٧، دار العلوم للملايين، (لبنان، ١٩٩٢)، ص١٠٩.

مصطلح الاقلية ، في استخداماتها الثقافية و الاجتماعية الحديثة والمعاصرة مصطلح وافد من الغربية التي وفدت الى واقعا الثقافي والاجتماعي منذ الاحتكاك بين حضارتنا الاسلامية والحضارة الغربية في العصر الحديث، لذلك هو مصطلح محمل بالمعاني والضلال (العنصرية-الاثنية-العرقية)^(١).

وتعرف موسوعة السياسة الاقلية بانها مجموعة من سكان قطر أو إقليم او دولة تخالف الاغلبية في الانتماء العرقي واللغوي أو الديني، دون ان يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسياً أو طبقياً متميزاً^(٢). كما يشار اليها على أنها تلك الجماعات التي تمتلك تفضيلات مختلفة على غالبية السكان، أو هي مجموعات ذات اصول ثقافية ومجتمعية مختلفة، أو هم اولئك الجماعة التي تكون لهم خلفية عرقية مختلفة عن بقية السكان^(٣).

ويمكن اضافة تعريف آخر للأقلية، على أنها مجموعة غير مهيمنة من الافراد يتشاركون بخصائص قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف عن باقي غالبية السكان، وتملك مجموعة من القيم والمعايير الثقافية التي تميز اعضائها عن جماعة اخرى، وتتم بوعي افرادها وادراكهم لهوية ثقافية واحدة تفضلهم عن الجماعات الاخرى المحيطة بهم، وتعد الخصائص الاثنية ظاهرة اجتماعية يجري انتاجها واعادة انتاجها على مر الزمن. وتقترن الفروق الاثنية في جميع المجتمعات تقريبا بالتباين في توزيع القوة والثروة المادية وتكون هذه الانقسامات أكثر حدة عندما تقوم الفروق الاثنية على اسس عرقية او عندما تلجأ الحكومات الى اقصاء الاقليات داخل مجتمعاتها بوسائل قسرية^(٤).

اشكالية الاقليات :

(١) محمد عمارة، الاسلام والاقليات (الماضي... والحاضر... والمستقبل)، ط١، مكتبة الشروق الدولية، (القاهرة، ٢٠٠٣)، ص٧.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة علم السياسة، ج١، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٩)، ص٢٤٥.

(٣) عبد السلام ابراهيم البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، ط٢، مركز الدراسات الوحدة العربية، (بيروت ، ٢٠٠٠)، ص٨١.

(٤) ورد هذا التعريف في الدراسة الميدانية عن "أوضاع نساء الاقليات في العراق" التي اعدتها فريق من ثلاث باحثات حجبت اسمائهم عن الظهور. <http://www.iasj.net>

تعد مسألة الاقليات ذات طبيعة عالمية بمعنى عدم اقتصارها على دولة أو قارة معينة وليست بالحديثة أو المستحدثة بل هي مسألة قديمة وحيوية في آن واحد لارتباطها بمسائل أخرى كثيرة أهمها الاستقرار السياسي للدول التي تتواجد فيها اعداد كبيرة من الاقليات كانت ولا تزال من قضايا المجتمعات التي تتسم بالحدة والخطورة اذا ما اصر الشعب الواحد في الدولة على تصنيف نفسه في اطار مجاميع مختلفة ، سواء كانت قومية او دينية يؤدي ذلك الى ظهور مشكلة الاقليات، وتعد الاقليات مشكلة حساسة لا بد من حلها داخليا من خلال التآلف والتكاتف بين افراد الاكثرية والاقلية لإيجاد المخرج المناسب لها. وأن الاشكالية الرئيسية والاساسية التي ترتبط بما تلعبه الاقليات في استقرار وامن دول العالم وهنا يبرز دور مسألة الاقليات في العراق من حيث استقرار العراق او عدم استقراره الامر الذي يجعل من الاقليات وحقوق الانسان الشغل الشاغل لأغلب صناعات القرار في الدولة^(١).

الدولة التي فيها اقلية في حالة القوة ونفوذ سلطة الحكومة فإن الاقليات تندمج ولا تتعالى اصوات المطالبة بالحقوق لأن الجميع يكونون تحت سلطة قوية وسطوة الحكومة ، لكن في حالة ضعف الحكومة ، فإن الاقليات تتنفس الصعداء وتبدأ بالمطالبة بحقوقها وامتيازاتها وما يرافقها من حالة توتر واضطراب.

يذهب بعض الباحثين وعلماء الاجتماع المعاصرين الى تصنيف المجتمعات من حيث تنوعها الديني و المذهبي و القومي و اللغوي و الثقافي الى ثلاث انماط هي : المجتمعات (الغير المتنامية الغير قابلة للاندماج) والمجتمعات النقية عرقياً او دينياً او قومياً المجتمعات العربية تتصف بالتنوع الديني والمذهبي والقومي واللغوي ولكنها جميعاً قابلة في الوقت ذاته للاندماج وهنا بعض الآراء التي تقول: ان الاكثرية هي التي تصنع الاقلية اما بمنحها الامتيازات واما حرمانها من الحقوق وللمنح او الحرمان اثر واحد في النهاية^(٢). فمنح جماعة معينة امتيازات من اي نوع ومن اي درجة من شأنه أن يضاعف عزلة هذه الجماعات على جماعات اخرى ويقوي لديها عوزها بالاختلاف والتمايز اي من شأنه ان يولد لديها وضدها في الوقت نفسه مسؤولية مذهبية او قومية . على هذا اشارت معظم مواثيق الامم المتحدة الى حقوق خاصة

(١) حسام الدين بو عيسى، وفتح العياش، الاقليات وحقوق الانسان في الوطن العربي (اكراد العراق انموذجا) ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد بو ضياف المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، (٢٠١٧-٢٠١٨).

(٢) سهيلة عبد الانيس، الاقليات في العراق، مقالة من الانترنت (٢٠١٠/٢/١٨)، (www.m.hewar.org).

للأقليات مثل : الاعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الامم المتحدة واتفاقية منح منع جريمة ابادة الاجناس والاتفاقية دولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصر، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، والاعلان بأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين أو المذهب أو المعتقد، وعلان حماية الاقليات الصادر عن الجمعية العامة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٢، وبمراجعة تاريخية لحالة حقوق الانسان في الدول العربية وخصوصا العراق تظهر انها متأخرة جداً في ميدان وحقوق الانسان^(١). أن مفهوم المواطنة الكامنة يبقى ناقصاً دون منح الاقليات حقوقها لعل المشكلة الاساسية التي واجهت الاقليات في العراق هو ذلك الفهم الخاطئ بمعنى المواطنة الكاملة الذي يركز على الحق في المساواة وعدم التمييز. ومعنى الاقلية ومعنى المواطنة ليس جديدين عن بعضهما البعض وانما هما عنصران يكمل احدهما الاخر إن الدولة التي تريد ان تحسم ولاء الاقليات المكونة لنسيجها عليها ان تمنح هذه الاقليات حقوقها المشروعة وفق الدستور المقرر.

الاقليات في العراق:

العراق بلد متعدد الاعراق ضم في تركيبته المجتمعية مجموعة متنوعة من الاديان والمذاهب والقوميات تعايشت بأغلب عهوده بشيء من التجانس والتناغم، بفعل الخلفية الحضارية لبلاد الرافدين التي جعلت الاقليات تعيش في العراق بشكل طبيعي تحت مسمى (العراقي) وقوة هذا الانتماء^(٢).

تتنوع الخريطة العرقية والدينية في العراق حيث يغلب على المدن العراقية الكبرى انها مفتوحة مختلطة الاديان والمذاهب والقوميات وبخاصة المدن الثلاث الكبرى (بغداد، الموصل، البصرة) ويغلب على العراقيين طوال عهده حالة التعايش فيما بينهم لدرجة التمازج والاندماج على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وقومياتهم^(٣). كما ان الاقليات في المجتمع العراقي ليست مجتمعات منعزلة اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا بل في حالة تداخل فيما بينهم^(٤).

(١) الاقليات في العراق، مصدر سابق.

(٢) يراجع: رشيد خيون، الاديان والمذاهب في العراق، ط٢، (بيروت-٢٠٠٧)، ص١٦٣.

(٣) ينظر: وليد عابد والي البديري، التركيب الاثنوغرافي لسكان العراق وتحليل اثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، جامعة القادسية، مج١٣، ع١، (القادسية، ٢٠١٠)، ص١٤٥.

(٤) بيرتي تاتيغا، صهر نزوح واستئصال،: جماعات الاقليات في العراق منذ عام ٢٠٠٣، ترجمة: سها شعيتو،

يضم المجتمع العراقي قوميات متعددة واديان مختلفة تنتمي تاريخيا وتقليديا الى المجتمع الكبير الذي تعيش فيه وهم من مواطنيه الاصليين وان انفردوا بخصائص لغوية او اثنية او عرقية او دينية^(١). تتمثل الاغلبية من مكونات المجتمع العراقي من العرب المسلمون (السنة والشيعية) والاكراد في اغليتهم من سنة مع قلة من الشيعة الاكراد(الفيليين)، وتأتي بعدهم مكونات متفرقة في اعدادها ومناطقها يطلق عليها مسميات الاقليات، منهم المسيحيون من (كلدان وارمن وسريان وشركس وغيرهم) والتركمان والايديديين والشبك والصابئة (المندائيين) والعراقيين السود (العبيد) وقلة من اليهود والبهاثيون والكاكثيون والعجر، وحتى الفلسطينيين الذين يعيشون في العراق بوصفهم لاجئين سياسيين^(٢).

نستعرض بشيء من التفصيل بعض هذه الاقليات وفقا لما اشار اليه (مجلس الاقليات العراقية imc) وهي منظمة غير حكومية انشئ عام ٢٠٠٥ يجمع ممثلي سبع اقليات عراقية (الارمن والكلد اشوريين والكرد والفيليين والصابئة والشبك والتركمان والايديديين)^(٣).

يتركز المسيحيون في توزيعهم السكاني في بغداد والبصرة والموصل وكركوك واقليم كردستان^(٤). وينقسمون الى الاشوريين (يتبعون الكنيسة الشرقية او النسطورية) والكلدان (يتبعون احد المذاهب الشرقية للكنيسة الكاثوليكية او الارمن (روم كاثوليك ارثوذكس شرقيون) والسريان (ارثوذكس وشرقيون)^(٥).

اما التركمان الذين تتحدر اصولهم من قبائل اوغوز التركية وتوطنوا العراق خلال الحكم العثماني واصبحوا ثالث اثنية بعد العرب والاكراد، ويتركز تواجدهم في كركوك وبغداد وديالى

جماعة حقوق الاقليات الدولية، لندن ، www.minorityrights.org

(١) خيون، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٢) بيرتي تانجا، تقرير الاقليات في العراق: المشاركة في الحياة العامة، مجلس الاقليات العراقية imc، وينظر: منى جلال عواد، الاقليات في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، مج٥، ع١٨، (تكريت-٢٠١٣)، ص٤١١.

(٣) نجاح العلي، "بيرتي تانجا تقريرها عن صهر ونزوح واستئصال الاقليات في العراق بعد ٢٠٠٣"، www.ahewar.org/debat/show.ort.asp?aid=122707

(٤) ينظر سهيل قاشا، مسيحو العراق، دار الوراق للنشر (بغداد-٢٠٠٦).

(٥)نعمة عبد الخالق جاسم محمد العبيدي، الاقليات الدينية في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٣١-١٩١٤، دار الحامد، (عمان-٢٠١٥) ص٢٦-٢٥، وينظر: رفائيل بابو اسحق، تاريخ نصارى العراق (١٠٠٠-٢٠٠٦)، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٢٦.

والموصل فيشكلون حوالي ٣٪ من السكان ويعتقدون المذهب السني والشيوعي، ولغتهم التركمانية تتداخل فيها العربية والكردية^(١).

والصابئة (المنذائيون) فهي ديانة قديمة يعود تاريخها الى حضارة وادي الرافدين، غلب عليها الكتمان وعدم البوح بأسرارها الامر الذي ادى الى اختلاف الآراء في اصلها هل هو اثني ام مزيج بين المجوسية و النصرانية وهناك من يقول بانهم عبيد الملائكة، اما من يفسرها بالعودة الى اصل الكلمة المشتقة من كلمة (صبا) اي ترك دينه الى دين جديد وهو مصطلح استخدمه العرب كثيرا قبل الاسلام بكثير حتى اطلق على الرسول عليه الصلاة والسلام عندما جهر بالدعوة الاسلامية^(٢). وتركز تواجدهم في بغداد ومناطق الاهوار في الجنوب والموصل^(٣).

اما الايزيدية الذين يقطنون في الموصل وخاصة منطقة الشيخان وسنجار والقرى المجاورة لهم (عين سفني وبعشيقه وقرى جبل مقلوب)، وهم اصحاب معتقد خاص خليط من الاديان السماوية والعقائد الاخرى فتشكلت ديانة قديمة ترجع الى اربع الاف سنة^(٤).

اما بالنسبة للشبك فهم عراقيون مسلمون اغلبهم شيعة ويضمون في صفوفهم مختلف الاقوام العرقية من عرب وتركمان واكراد يتركزون في الجانب الشرقي من الموصل والغربي من كركوك وصولا الى خانقين، ليس لهم قومية او مذهب معين لانهم مزيج من الاثنين واعتبروا نوعا من الاتحاد العشائري وجاءت تسميتهم من (تشابك) الاصول والمعتقدات واختلاطها^(٥).

(١) ينظر: ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط٢، (كركوك-٢٠٠٣)، خليل فضل عثمان، كركوك في سرديات المظلومية والظالمية العراقية"، سياسيات عربية، العدد ٢٨، ايلول 2017 <http://www.academai.eda/35848217>.

(٢) عبد الرزاق الحسني ، الصابئيون في حاضرهم وماضيهم، ط٣، مطبعة الفرقان، (لبنان، ١٩٦٣)، ص ص ٦-١٢٥، ناحية مرثي، مفاهيم صابئة مندائية تاريخ. دين لغة، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ٥٢.

(٣) العبيدي، المصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.

(٤) عباس العزاوي، تاريخ الايزيدية واصل عقيدتهم، (بغداد، ١٩٣٥)، ص ٩٩: سعيد الديوه جي، اليزيدية المجمع العلمي العراقي ، (بغداد، ١٩٨٣)، ص ٧٧.

(٥) "شبك العراق : اقلية تدفع ثمن المتغيرات السياسية"، فنك وقائع واحداث عن الشرق الاوسط وشمال افريقيا/<http://fanak.com/ar/religion shabak.minority/>

واخيراً الاكراد الفيليون طائفة كردية مسلمة شيعية تقطن منطقة الحدود العراقية الايرانية في جبال زاكروس ومناطق من بغداد ، يمتنون التجارة. واجهوا محاولات طمس الهوية كما عانوا من التهجير القسري الى ايران عام ١٩٧٩ ومصادرة الاموال والنفي خارج الحدود^(١).

هذه الجماعات اصلية ليست دخيلة طارئة على المجتمع، فأن اختلفت في اصولها العرقية او تكوينها الثقافي من حيث اللغة أو التقاليد أو الدين ولم تشكل مطلقاً مصدر تهديد اقتصادي او ثقافي للمجتمع، ولم ينشأ بينهما وبين المجتمع الكبير صراع ثقافي بسبب الاختلاف في الدين او العقيدة، فلم يكن الاختلاف مصدر صراع او قلق ولا مشكلة خطيرة تبرر استخدام العنف ضدها سواء عنف الدولة بإجراءاتها القمعية او عنف الاكثرية^(٢).

ويستقر هذا الكل المركب وسط محيط اقليمي متنوع تمتد بعض قومياته عبر حدود العراق ليشكل تداخل اثني معقد مع دول الجوار الجغرافي، يقابل ذلك أن الانظمة السياسية في دول الجوار الجغرافي للعراق في الغالب، انظمة غير ديمقراطي وبعضها تتعارض ايديولوجياً فيما بينها^(٣). لكن ظاهر تعدد الاقليات في العراق ادت الى حالة من عدم الاستقرار السياسي لان هذا التعدد لم يدار وفق مبدأ الحقوق، وحق المشاركة للجميع وفق منطق الادارة السلمية للاختلاف، لذلك حاولت الدولة دائماً السيطرة على مفاصل المجتمع واقامة تجانس فوقي وصهر قسري قابل للانفجار تحت اي ظرف تضعف فيه قوة السلطة وبسبب عدم توفر الديمقراطية التي تتيح لهذا التعدد ان يشكل عاملاً ايجابياً في استقرار البنية الاجتماعية في العراق يضاف الى ذلك هشاشة بناء الدولة العراقية فأصبحت مكونات المجتمع العراقي تتمركز حول هويات فرعية اثنية وقومية ودينية^(٤). فمشكلة المكونات العراقية هي مشكلة التوافق والتعايش السلمي بينهم وغياب السلطة القائمة على ترسيخ ذلك^(٥).

(١) محمد تقي جون، "الفيليون على الخارطة الكردية"، مؤسسة نور للثقافة والاعلام، ٢٠١٩/٧/٩، www.alnoor.se/article.asp?id.

(٢) الدراسة الميدانية عن اوضاع النساء الاقليات.....، ص ١٦.

(٣) البديري، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٤) احمد وخضر، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٥) علي حسان الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع ٣٣٧، (بيروت-مارس-٢٠٠٧)، ص ٩٢.

الا أن المنعطف الالهم الذي مرآ به مكونات العراق واقلياته خاصة كان بعد عام ٢٠٠٣ لهذا سوف تتركز الدراسة على اوضاعهم بعد هذا العام وصولا الى ما الت عليه أوضاعهم بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١.

واقع الاقليات في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ م

واجه العراق بمكوناته وخاصة اقلياته ازمة غير مسبوقة تهدد كيانه الواحد واستمرار تواجده بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات واجهزة الدولة رغم ما اشيع من شعارات وآمال وطموحات بالتمثيل السياسي والحقوق والمساواة وحصول الجميع على امتيازاتهم تحت مظلة العراق الجديد^(١).

تصدع المجتمع العراقي بعد انهيار الاليات التقليدية التي كرسها القيم الاساسية والتي تعد لبنة البناء الاجتماعي والمؤسس على الاحترام المتبادل بين الاديان : فرغم أن الاقليات تختلف في ديانتها الا أنها لم تلجأ إلى العنف الا في حالات نادرة . فالمسيحيون واليهود هم من اهل الكتاب عند المسلمين وبقت حقوقهم في ممارسة الشعائر الدينية محترمة من قبل المجتمع من الناحية الاخلاقية قبل الناحية القانونية ، الا ان (تسييس) الدين الذي شاع بعد عام ٢٠٠٣ أضعف تلك القيم الاساسية في الاسلام إذ قامت الجماعات المسلحة بتغيير فكرة الناس عن الاقليات وبثت روح العداة مستغلة انتشار الجهل والفقر اللذان كانا الناتج الحقيقي للحروب والحصار على ما يزيد من عشرين عاما، فأصبحت الاقليات بحكم ضعفها وعدم وجود سند عشائري لها كالصابئة والمسيحيين، هدفا مباشراً لأعمال العنف السياسي والديني والاقتصادي^(٢).

منذ عام ٢٠٠٣ تم استهداف جماعات الاقليات الدينية في العراق من خلال اعمال الاغتصاب والاختطاف والقتل وتدمير منازلهم ومواقع اعمالهم وتلقيهم تهديدات ورسائل ترهيب تطالبهم بدفع ضريبة حمايتهم واعتناق الاسلام أو مغادرة منازلهم وبلدهم، كما تعرضت نسائهم

(١) عبير سهام مهدي، "مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية العراق أنموذجاً"، مجلة حولية

المنتدى الوطني لابلحاث الفكر والثقافة، مج ١، ٧٤، (بغداد - ٢٠١١)، ص ١٨١.

(٢) دراسة ميدانية "اوضاع نساء الاقليات"، ص ٨.

بشكل خاص الى انتهاكات ومضايقات مباشرة كالاغتصاب والاكراه على ارتداء الحجاب، والسبب في كل ذلك -كما اشيع- اختلاف عقيدتهم^(١).

وقد اشار مجلس الاقليات العراقية IMC الى أن الحكومة العراقية قد سعت لتوفير الامن والحماية حول بعض اماكن العبادة التي ترتادها الاقليات منذ عام ٢٠٠٣ لكن الوضع بقي هشاً، لأن توفير الحماية حول اماكن العبادة لم يزد من الشعور بالأمان بل زاد من شعور الخوف والتهديد القائم على ارواح الوافدين الى اماكن العبادة وانهم مهددين بالخطر لذا هم بحاجة لحماية^(٢).

عانت الاقليات بعد عام ٢٠٠٣ من التمييز بسبب الانتماء السياسي، ففي المناطق المتنازع عليها تتعرض هذه الجماعات ومنها المسيحيين والشبك والتركمان والايديين لضغوط من قبل الكتل السياسية العربية منها والكرديّة على السواء التي تسعى لكسب اصواتهم والسيطرة الامنية على مناطق تواجدهم ففي حالة مقاومة هذه الضغوط كانوا يخشون فقدان وظائفهم والخدمات في مناطقهم وقد تعرض قياديون سياسيون من الشبك من محاولات استهدفت حياتهم بسبب نشاطهم السياسي اودي بحياة البعض منهم ونجا البعض الاخر^(٣).

استبشرت الاقليات في العراق توجه السلطات الى وضع واقرار دستور البلاد بعد عام ٢٠٠٣م متأملين تحقيق آمالهم وضمان حقوقهم في ظل أجواء الديمقراطية التي اشيعت خلال تلك الفترة، على اعتبار الدستور الوثيقة الأهم في حياة اي شعب ليس لأنه ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فحسب بل لأنه يحتوي على القيم السياسية والاجتماعية المعبرة عن هوية الشعب، لأن قيام اي نظام ديمقراطي يحتاج دستورا يتبنى القيم الديمقراطية وينص على الحقوق والحريات والقوانين اللازمة لترسيخ هذه القيم وصيانتها^(٤).

لكن يمكننا ادراك مدى فاعلية مواد (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ وما تأكد منها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥)، بالنسبة لوضع الاقليات في العراق

(١) تانيجا،: تقرير الاقليات، ص١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢.

(٣) المصدر نفسه، ١٥.

(٤) حازم صباح حميد وعمر فرحان حمد خضر، "واقع الاقليات في العراق وانعكاسه على عدم الاستقرار

السياسي"، Tikrit journal for political science, contents lists available at:<http://tijfps.tn.edu.iq/index.php/politic>,p.78

من خلال استعراض كل ما يمس هذا الموضوع من مواد منها العام لكنه له اسقاطاته الواضحة على وضعهم ومنها ما يمسهم ويحاكي وضعهم مباشرة.

الاقليات في الدستور العراقي

تؤكد (المادة ١) على أن العراق دولة اتحادية واحدة ذات سيادة كاملة وأن هذا الدستور ضامن لوحده العراق، وهذه المادة باعتبارها الأولى فإن فيها الكثير من رسائل التطمين لكل مكونات الشعب العراقي، وتلتحق بعدها (المادة ٢) لتؤكد على أن الاسلام هو دين الدولة الرسمي في بندها الاول وانه مصدر التشريع ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابته وبنفس الوقت يؤكد على مبادئ الديمقراطية واحترامها وعدم اجازة أي قانون يتعارض مع الحقوق والحريات. وهذا كله يؤكد في البند الثاني من هذه المادة. والذي ينص الى جانب محافظة الدستور على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي فإنه يؤكد على ضمان (كامل) الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين ، والايديين، والصابئة المندائيين^(١).

ليدخل الدستور في (المادة ٣)، بتفصيل اكثر في مسألة المكونات والاديان والمذاهب وبنفس المادة تأكيد على عروبة اغلبية الدولة باعتبارها (عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي)^(٢).

مما سبق يتضح أن المكون العربي المسلم (السنة والشيعية) كونهم الاغلبية هم الاكثر حظوة من بين المكونات العراقية الاخرى، لكن جاءت (المادة ٤) لتضع لمكون الاكرد امتيازات كبيرة لم تكن لهم في اي فترة من فترات تاريخ العراق، حيث تلازمت اللغة الكردية الى جانب اللغة العربية كلغة رسمية للعراق، واصدار الجريدة الرسمية باللغتين وكذلك الخطابات الرسمية في مجلس النواب ومجلس الوزراء والمحاكم والمؤتمرات الرسمية والوثائق الرسمية والاوراق النقدية وجوازات السفر والطوابع، وحتى فتح المدارس وفق الضوابط التربوية، مع ضمان حق ورد في نفس نص المادة للعراقيين تعليم ابنائهم لغتهم الأم كالتركمانية والسريانية والارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة وفق الضوابط التربوية.

(١) دستور جمهورية العراق، مجلس النواب الدائرة الاعلامية، ط٥، (بغداد، ٢٠١١)، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١.

وكذلك ضمنت (المادة ٤) في البندين الاخرين(الرابع والخامس) ان تكون اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الادارية التي يشكل فيها المتكلمين بهذه اللغات كثافة سكانية، وجعلها لغة رسمية اضافية بعد اجراء استفتاء عام^(١).

وتأتي المواد الاخيرة من الباب الاول من الدستور لتؤكد شمولية المكونات العراقية برموز الدولة ودلالاتها واحترام مكونات ومقدسات هذه المكونات بالتساوي، حيث نصت (المادة ١٠) على أن العتبات المقدسة والمقامات الدينية في العراق كيانات دينية وحضارية والتزام الدولة بصيانة حرمتها وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها وفي (المادة ١٢) ببندها الاول والثاني اقرت ان يكون علم العراق وشعاره والنشيد الوطني يشير برموزه الى مكونات الشعب العراقي، وكذلك تنظيم قانون الاوسمة والعطلات الرسمية والمناسبات الدينية والوطني واعتماد التقويم الهجري والميلادي^(٢).

وبالانتقال الى الباب الثاني من الدستور والذي يتناول الحقوق والحريات، نجد فيه الكثير من الاحتواء والاحترام لكل المكونات العراقية ومبادئه المساواة والمواطنة للجميع دون تمييز والتأكيد على استخدام عبارة (لكل فرد) و(لكل عراقي) في المواد(١٤-١٥-١٦-١٨) (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي) (المادة ١٤) وهي بذلك مادة تشمل على مراعاة كل الفروق الموجودة في مكونات المجتمع العراقي، وتؤكد (المادة ١٥) أن (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون)، وتكفل(المادة ١٦) على أن (تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيين)، وتأتي (المادة ١٨) لتكون أهم مادة في الدستور لأنها تؤكد على مبدأ المواطنة لكل عراقي (الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي اساس مواطنته)^(٣).

وأكد الدستور على شمول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع العراقيين، اعطت (المادة ٢٢) (حق العمل لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة)^(٤).

(١) المصدر نفسه، ١١-١٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦-١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وفصلت (المادة ٢٣) في حق التملك والاستثمار لكل العراقيين، وفي (المادة ٣٠) قانون الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية لجميع العراقيين و(المادة ٣٤) ضمنت حقوق التعليم الالزامي والمجاني لكل العراقيين^(١).

وضمن فصل (الحريات) في (المادة ٣٧) أن حرية الانسان وكرامته مصونة و(المادة ٤١) أن (العراقيون احرار في التزامهم بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم أو معتقداتهم) و(المادة ٤٢) تؤكد أن (لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة). وأكثر المواد تأكيد على حرية الممارسات الدينية كانت (المادة ٤٣) بما جاء فيها من أن (اتباع كل دين او مذهب احرار في: ممارسة الشعائر الدينية، بما فيه الشعائر الحسينية، وأداة الاوقاف والمؤسسات الدينية وحرية العبادة وحماية اماكنها)^(٢).

وكفل الباب الثالث حق التمثيل السياسي لكل العراقيين وفق قانون الترشيح والانتخاب في (المادة ٤٩)^(٣).

شملت المواد والبنود السابقة كل ما يمس المكونات العراقية من قريب أو بعيد، واتضح منها التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات لكل العراقيين ومراعاة الفروق الفردية والدينية والقومية بكل يضمن موازنة للجميع لكن السؤال الالهم الذي يطرح نفسه هل التشريعات وضعت لأجل تطبيقها وهل بالفعل طبقت وحقت التوازن للجميع أم حصل تفاوت بالمكاسب وتجاوز على الحقوق كل هذه الامور أخذت تتضح بعد مرور السنوات من وضع الدستور ومحاولة تطبيقه ودور السلطات السياسية المنتفذة في سحب المكاسب والفوائد وحصرها فقط على الأفراد المتنفذين فيها دون اعارة اهمية للقاعدة الجماهيرية التابعة لهم بل تحويلهم لزخم شعبي يحميهم ويحمي مصالحهم تحت اشعارات و مسميات مذهبية ودينية تكفل ولأنهم وعدم خروجهم عن الصف.

بذلك بقيت اغلب الحقوق المنصوص عليها في الدساتير حبراً على ورق لأن السبب يكمن في آلية التطبيق وليس في آلية النص على الحقوق^(٤).

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣-٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٤) احميد وخضر، المصدر السابق، ص ٨٧.

إذا لم تتحسن أوضاع الاقليات في العراق بعد اعلان الدستور وتضمنه مواد وبنود تعطيهم الحقوق والمكاسب، وأخذت احداث العنف ضدهم تتصاعد، خاصة، بعد تفجير ضريح الامامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء والمقدس لدى الشيعة في فبراير ٢٠٠٦، فكان بداية لشرارة الفتنة بين الشيعة والسنة في العراق حيث اصبحت بغداد مسرحاً لأعمال التصفية الطائفية من قبل جهات وجماعات مسلحة ومليشيات من الطرفين ، وكانت سبباً في هجرة منتظمة لأفراد الاقليات من المسيحيين والايزيديين واستهدافهم بالخطف الانتهازي والقتل على هامش هذه الاعتداءات^(١).

وبعدها أخذت تتصاعد الهجمات على أماكن تواجد الاقليات مثل تفجيرات الشاحنات في القرى الايزيدية والشبك بين عامي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩^(٢). فعمت بعدها حالة من التوجس والخوف من أي شيء يثير العنف ضدهم مثلما حصل في ديسمبر ٢٠٠٩ عندما دعا الأسقف الكلداني في البصرة المسيحيين في جنوب العراق الى الامتناع العام عن الاحتفال بعيد الميلاد، بسبب تزامنه مع شهر محرم (الشهر الفضيل عند الشيعة)، وتضاعفت مخاوفهم بعد اعتداء اكتوبر ٢٠١٠ على كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك في بغداد^(٣).

واقع الاقليات في العراق بعد انسحاب الامريكي عام ٢٠١١.

اسهمت السياسات الاستعمارية (فرق تسد) التي مارسها الاحتلال الأمريكي على الشعب العراقي في زيادة حدة التعددية القومية والدينية الى الدرجة التي اصبحت بها هذه التعددية احد اهم اسباب الحروب والنزاعات والصراعات الطائفية في المجتمع العراقي ، اذ ان التحول من التعددية الى الانقسامية كانت لها كلفة اجتماعية عالية جدا تمثلت بانهايار مفهوم المواطنة وهي خسارة خطيرة تمس المبرر والمسوغ الدستوري لوجود دولة موحدة ، اذ عهد المحتل بالعمل على إيقاظ الفتنة بين مكونات الشعب العراقي بطرائق شتى^(٤).

(١) سعد سلوم، العنف ضد الاقليات في العراق-العوامل والمؤثرات، الفاعلون الاساسيون بناء القدرات ونظام

الانذار المبكر، مؤسسة مسارات التنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، <http://masartirq.org/>

(٢) تانيجا، تقرير الاقليات، ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢ و ٢٥.

(٤) أحمد وخضر، المصدر السابق، ص ٩٠.

وقد ازداد الوضع سوء بعد عام ٢٠١١ والانسحاب العسكري الامريكى من البلاد حيث وجد العراق بحكومته وشعبه المختلف الاعراق على مفترق طرق، والى اى مدى سيكون قادر على الحفاظ على ثراء تنوعه العرقي والديني بوحدة شعبه بكافة اطيافه وتفعيل الاندماج^(١). حيث اتسم الوضع الامني العام في العراق بعد تولي الدولة العراقية زمام الامور بالهشاشة وعدم الضبط نتيجة الانتقال البطيء للبلد من مرحلة الصراع الى مرحلة ما بعد الصراع ومواجهة تحديات هائلة للحكومة والشعب^(٢).

واخذت الاقليات الدينية والعرقية في العراق تتعرض لموجة غير مسبوقه من العنف والنزاعات المسلحة التي عمت مناطق العراق بغض النظر عن انتماءات السكان العرقية او الطائفية، مما جعل معاناة الاقليات في العراق مغيبه في غمرة الاخبار شبه اليومية عن حوادث العنف في كل البلاد، وقد تعرض الكثير منهم لعمليات الخطف والتعذيب والقتل والتهجير الى الحد الذي يخشى فيه الا يتمكنوا من الاستمرار في العيش بالبلد^(٣).

لمشكلة بعد عام ٢٠١١ تفاقمت بحدتها عن مشكلة اقلية لتصبح جزئية من مشكلة مكونات ونزاع كبير بين الاغلبية ولتكون الاقلية جهة مستضعفة تضاف الى المكون الذي يقع تحت طائلة التهميش والذي هو نفسه خرج منه جماعات اخذت تعنف بكل من يخالفها ويخرج عن فكرها. حيث اشتمل العنف التوتر بين السنة والشيعة واخذ يهدد استقرار العراق وديمقراطيته الهشة واصبح العراق بحاجة الى ميثاق سياسي يقوم على المواطنين الافراد اكثر منه عن الهويات الطائفية فقد فشلت النخبة السياسية العراقية في تطوير نظام حكم شامل للجميع، بل ان العديد من الاجراءات المتخذة ادت الى مزيد من التفتت في الدولة وتعززت الانقسامات الداخلية بعد تداعيات الربيع العربي ، وخاصة تأثيرات الانتفاضة السنية ضد النظام السوري وتعزيز الطائفية العابرة للحدود الوطنية. والحيلولة دون وجود المزيد من التشرذم ادى الى ظهور نظام استبداد جديد. فركزت مقاربة بناء الامة في العراق الى ايجاد ممثلين طائفيين اكثر من تركيزها على التغلب على الانقسامات الطائفية.

بعد ان اصبحت الطائفية مستحكمة في القواعد والممارسات الخاصة بالعملية السياسية. اذ هيمن الساسة الشيعة على أجهزة الدولة في حين اصبحت المؤسسات اقطاعيات للأحزاب

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٢.

(٣) "اوضاع النساء الاقليات....، ص ١٣.

المتصارعة المتنافسة على السلطة والموارد والموازنة، فشرع السنة بانهم مهمشين مما ادى إلى تقوية التيارات المتطرفة بينهم ومنح الجماعات المتطرفة بيئة مثالية للتعبئة والعمل.

تزايدت حدة التوتر بين من يرغبون في توطين السلطة من خلال سلطة تنفيذية قوية (الكتل الشيعية)، وبين من يرغبون في مزيد من اللامركزية (الاكرد في المقام الاول)، في حين شعر مكون آخر بمشاعر الاغتراب والنفور (السنة)، الأمر الذي تطلب معالجة لبناء الشرعية والاستقرار واطلاق خطة جادة لمعالجة مشكلة مكونات العراق، والتي تستوجب مراجعة جوهرية للقواعد التي تحكم النظام السياسي في البلاد وتحويل التركيز الى المواطنين بعيدا عن الطوائف واجراء تعديلات كبيرة على الدستور والنظام الانتخابي العراقي اضافة الى سن قوانين جديدة بشأن الاحزاب السياسية وادارة الموارد وتعيين سلطة اقل نخبوية واكثر تعبيراً عن احتياجات الناس والاندماج السائد لبناء العراق بوصفه مجتمعاً متعدد الثقافات جعل جماعته المكونة بحاجة الى وضع نظام حكم شامل للجميع يتناقض مع مفهوم الكلاسيكي للبناء الامة والذي هيمن عليه مقارنة قومية تراتبية من اعلى الى اسفل تنطوي على تعزيز مركز مهيمن يهشم الهويات المحلية الطائفية^(١).

وعلى الرغم من كل ذلك حاولت الحكومة العراقية اشاعة روح التطمين لمكوناتها وخاصة اقلياتها ومحاولة توفير الامن والحماية حول اماكن العبادة مثلما حصل في عام ٢٠١١ عند افتتاح كنسية جديدة في كركوك فتجمع حوالي ٢٠٠ عائلة وشخصيات من علماء المسلمين حضر حفل الافتتاح، الا أن هذا الأجراء من توفير الحماية لم يزد الا في الشعور بفقدان الامن^(٢).

لكن المطلوب من الحكومة العراقية تجاه وضع الاقليات كان اكثر من ذلك ، وهو على الاقل الإدانة العلنية لحالات التعنيف الواقعة عليهم من رسائل تهديد وترهيب بدافع الضرائب (الجزية) او اعتناق الاسلام او مغادرة منازلهم وبلادهم، الا أن الحكومة لم تتخذ التدابير الكافية لتعزيز الامن في المناطق التي تقع فيها عمليات التهجم والتعنيف، ولا حتى اقامة تحقيقات جديدة حول مرتكبي هذه الجرائم وملاحقة وعقاب، مما ولد بيئة من غياب العقاب ادت الى فقدان

(١) حارث حسن، " الازمة الطائفية في العراق : ارث من الاقصاء " ٢٣ نيسان، ٢٠١٤،

<http://carnegie/2014/04/23/ar-pub-5405>

(٢) تانيجا، تقرير الاقليات ...، ص ١٧.

الامان الذي بالرغم من شعور ابناء الاقليات به الا انهم صارعوا من اجل البقاء والحفاظ على موطنهم الاصلي(العراق).

تعرضت الاقليات لكثير من حالات العنف والايذاء والتهميش بعد عام ٢٠١١ وفي كل مجالات الحياة ، حملات الاستهداف الذي قام به المتطرفون في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المحلات التجارية والخدمات التي تقدمها الاقليات الدينية التي يعتبرونها منافية للإسلام في الموصل وبغداد والجنوب وغيرها من مناطق تواجدها وقد شملت الهجمات محال بيع الخمر التي تديرها الاقليات المسيحية والاييزيدية حيث استهدف في يناير ٢٠١١ (٣محلات) لبيع الخمر ونادي مسيحي ، وتمت المداهمة والتخريب وسرقة الممتلكات وتهديد شاغليها من قبل مجموعات من الرجال يرتدون ملابس مدنية ويحملون هروات ومسدسات ، ويذكر شهود عيان ان ضباط من الشرطة او افراد متكرين في زي رجال الشرطة قد رافقوا المهاجمين^(١).

حتى حصولهم على فرص العمل كان فيه نوعا من التهميش في القانون ،لان قانون العمل يشير الى استخدام اللغة العربية في الوثائق العامة في العراق، وفي اقليم كردستان تستخدم اللغة الكردية، وفي هذا الاجراء ضرر بكثير من الجماعات مثل السريان والكلدان والاشوريين والككائين والشبك والتركمان والصائبة الذين يتكلمون لغات اخرى غير اللغة العربية والكردية^(٢). علما ان مشكلة فرص العمل مشكلة عامة في العراق يعاني منها الاغلبية والاقلية على السواء وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا هم في مصاف العاطلين .

وعانت الاقليات الكثير من المشاكل في الخدمات خلال هذه الفترة وكانت سبب في تعرضهم للتعدي والايذاء، والامثلة كثيرة منها الهجوم الذي حصل في يونيو ٢٠١١ على خدمة المياه في بازوايا وهي قرية تعود للشبك، و اشار المراسل للمجموعة الدولية للأقليات MRG، ان محطة الكهرباء هوجمت من قبل افراد من جماعة (الهركية) من منطقة كردستان بهدف السيطرة على موارد المياه والكهرباء فيها حيث قام مسلحون برشاشات بقطع كهرباء المحطة ورفع الاليات المعدات الاساسية ، وترك حوالي ١٢٠٠٠ شخصا من الشبك بدون ماء وتأخرت السلطات المسؤولة بمعالجة المشكلة والتحقيق فيها^(٣).

(١) تانيجا، المصدر نفسه، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٨-١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠.

لكن اكبر مشكلة كان يعاني منها الاقليات هي مشكلة التعليم التي لم تقتصر على المناهج واللغة بل تعدى الامر الى الحفاظ على ارواح ابنائهم وهم يرتادون المدارس والجامعات حيث ارتفعت نسبة تعرضهم للخطورة القصوى بعد عام ٢٠١١ وتزايدت حدة نشاط الجماعات المتطرفة التي اخذت تتقنص ابناء الاقليات بالخطف والقتل والتهديد والتعدي، مما دفع الكثير من عوائل الاقليات الى عدم ارسال ابنائهم للمدارس والجامعات الى خارج مناطقهم وترك التعليم اذا لم يكن متوفراً بمناطق مؤمنة، وعانت نساء الاقليات غير المسلمة على وجه الخصوص من ضغوط لتغيير ملابسهن وارتداء الحجاب واخفاء رموزهم الدينية (الصليب) من الحلي. وقد علجت هذه المشكلة جزئياً في الموصل بعد انشاء جامعة الحمدانية في ربيع ٢٠١١^(١).

استمرت هذه المعاناة بالتزايد والتراكم دون معالجة جذرية من السلطات الحكومية المركزية او المحلية، حتى وصلت الى حد الانفجار متمثلة بالخطر الاكثر رعباً للأقليات وهو ما حصل في صيف ٢٠١٤ وهجوم تنظيم داعش واسقاطه لعدد من المحافظات العراقية التي يتمثل فيها النقل الاكبر للأقليات في العراق وخاصة محافظة نينوى والكوارث التي حصلت على ساكنيها من الاقليات وغيرهم دون اي اعتبارات انسانية.

فبعد سيطرت تنظيم داعش على الموصل وبقية المحافظات في يونيو ٢٠١٤ شرع بعمليات القتل والتهجير والمصادرة واستعباد النساء واستباحة الأقليات من تركمان شيعة والشبك الشيعة والعرب الشيعة والايديين والمسيحيين، وتدمير ممتلكات وجوامع وحسينيات ومرقد الاولياء والاديرة وقتل المعارضين لنهج التنظيم من السكان المحليين حتى وان كانوا من السنة^(٢).

واجه المسيحيون ظروفاً صعبة في الايام الاولى لعدم استقرار الوضع الامني وتهديد حياتهم بالخطر، وكتب على جدران منازلهم عبارة(عقارات الدولة الاسلامية) بالإضافة الى حرف (ن) والمقصود به نصارى والى يوم ١٢ يوليو ٢٠١٤ نشر بيان الحال الخاص بمسيحي الموصل بالمنشورات الورقية وعبر مكبرات الصوت والذي يخبرهم ما بين الدخول في الاسلام او دفع الجزية او القتل، ولاحقاً تبديل البيان ببيان جديد يوم ١٧ يوليو يجبر المسيحيين إما على المغادرة أو القتل نتيجة لرفضهم البيان الاول حيث تم تحديد مدة(٢٤ ساعة) لخروجهم ومصادرة املاكهم من الموصل وبعد انتهاء المدة غادر المسيحيون مدينة الموصل بالإكراه والترهيب متجهين نحو مدن سهل نينوى واقليم كردستان وكان عددهم عشرات الالاف ، تعرضوا اثناء

(١) المصدر نفسه، ص ٢١-٢٣.

(٢) "كيف سقطت مدينة الموصل؟" <http://www.aljazeera.net>

مغادرتهم الى مصادرة مقتنياتهم الشخصية من اموال وحلي وهواتفهم وحتى المستمسكات الثبوتية من قبل سيطرات داعش على مخارج المدينة. بعد التهجير القسري للمسيحين اصبحت الموصل شبه خالية من المسيحيين حيث لم يبقى الا القليل منهم في دور العجزة ودور الايتام واخرين لم يستطيعوا الخروج، وبعد تهجير المسيحيين صودرت بيوتهم وخربت الكنائس وتحولت مقرات للتنظيم، وبعد فترة اذيع لاحقا بياناً يطلب عودة المسيحيين الى الموصل شرط دخولهم الاسلام وترفع عنهم الجزية لكن لم يلقي أي تجاوب^(١).

اما الذي تعرض له الايزيدية فكان الابشع وهي ابادة جماعية بعد سيطرة داعش على بلدة سنجار في ١٤ اغسطس ٢٠١٤ وقتل عدد كبير منهم وسبي النساء، وهروب البقية الى جبل سنجار وحوصروا لعدة ايام مات العديد منهم بسبب الجوع والعطش والمرض وبعد عملية الانقاذ التي تمت لمن بقي منهم من قبل قوات البيشمركة وقوات التحالف نقلوا الى مناطق اكثر امان في اقليم كردستان. نتج عن هذه الهجمة قتل (٣٠٠ ايزيدي) واختطاف (١٥٠٠٠ ييزيدي) وتشريد (٤٠٠ الف) في اقليم كردستان كنازحين وتعرض (١٥٠٠ امرأة) للاغتصاب وبيع منهم (١٠٠٠) بالسوق كسبايا^(٢).

استمرت هذه المعاناة لهذه الاقليات وغيرها لتبدأ قصة اكثر حزناً والمآ في مخيمات اللجوء والنزوح، كان نتيجتها تعرض الكثير من الاقليات الى التناقص الكمي نتيجة التهجير والقتل الى درجة تجعلها معرضة للانقراض، فقد كانت بعض القرى في محافظة نينوى مأوى وسكن لبعض مجتمعات الاقليات لألاف السنين لكنها اصبحت خالية من سكانها.

وأمام كل هذا بقيت الحكومة عاجزة فعليا عن القيام بإجراءات معالجة جذرية لمشكلة الاقليات رغم محاولات متفرقة لم ترتقي الى مستوى الأزمة التي تعيشها الاقليات. وكانت معظمها بمساعي دولية أو محلية أو منظمات انسانية من جهات سعت لتنظيم ولملمت الوضع من الداخل مثل الاعلان الرسمي عن تأسيس (المجلس العراقي لحوار الاديان) في اذار ٢٠١٣ كإطار يجمع قادة دينيين ومدنيين من مختلف الثقافات العراقية^(٣). وايضا بادرة انشاء مجلس

(١) "عام على تحرير داعش" رحل من الموصل ومخاوف المسيحيين باقية"

middle-east<<http://arabic.rt,RT Arabic>.

(٢) دراسة: خمسة اعوام لم تنته معاناة الايزيديين من تداعيات داعش/ سياسة واقتصاد، <http://m.dw.com>

(٣) علي معموري ، مجلس العراقي لحوار الاديان: محاولة جزئية لحماية الاقليات، المونيتور،

<http://www.al-monitor.com/iraq-interfaith-dialogue-council-middle-east/06/pulse/at/originals/2013norities.htm/#ixzz44gGtqnhQ>.

مكونات عشائر البصرة في ١٢ يناير ٢٠١٦ والذي ضم اضافة لعشائر البصرة ممثلين عن الاقليات في البصرة من (الكلدان والسريان والارثوذكس والسريان الكاثوليك والارمن والبروستانت والصابئة والکرد الفيلية والترکمان والسود والشيخية والابخارية) (١).

كما أصبح العراق طرف في اتفاقية حقوق الانسان الدولية الرئيسية ذات الصلة بعدم التمييز بحقوق الاقليات، وكذلك بالعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري (٢).

بعد كل ما اشرنا اليه وتتبعناها من الاحداث التي لا زالت قائمة ومستمرة ومعاناة الاقلية العراقية مرتبطة بمعاناة الشعب العراقي بكل مكوناته، لأنها مرتبطة بسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة التي تحكمها أهواء الاحزاب وتدخل الدول الخارجية دون الوعي بحقوق المكونات العراقية، وخير دليل على ذلك ما حصل في اواخر عام ٢٠١٩ في أوائل شهر تشرين الاول وهي (ثورة تشرين) التي نهض به العراق كله مطالباً بحقوق عامة لجميع المكونات العراقية دون استثناء.

التوصيات:

ولأجل تقديم مقترحات للمعالجة خرجنا منها بعد هذه الدراسة نقدم جملة توصيات:

- ١- حث الحكومة العراقية على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتفعيل حقوق الاقليات ومراعاتها في مناطقها ومعاملتها على قدم المساواة ضمن مكونات الشعب الواحد.
- ٢- العمل على تكريس مفهوم جديد بدل (الاقلية) في الادبيات الدولية لكونه يرسخ شعوراً دائماً لدى ابناء هذه المكونات بأنهم قلة مستضعفة تخضع لسيطرة الاغلبية، لا سيما في الدول التي تؤسس قوانينها واليات مؤسساتها لنشر ثقافة الاغلبية. ويقترح ان يعمم تعبير الى (ابناء الشعب العراقي بمكوناته كافة) وليس (باقلياته) لا سيما في مواد الدستور العراقي.
- ٣- تضمين المناهج التعليمية اشارة واضحة الى وجود مكونات اخرى تعيش في العراق، والتعريف بأدبها وتاريخها وثقافتها.

(١) سلوم، المصدر السابق، ص ٩٥-٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣-٢٦.

- ٤- ابلاغ اجهزة الدولة لمزيد من الاهتمام بالأقليات والاعتماد على كفاءاتهم وقدراتهم وتوظيفها بالشكل المطلوب.
- ٥- الاهتمام بالمناسبات الدينية لكل مكونات الشعب العراقي (الاقليات) والعمل على الاعلان عنها والسماح لأفراد هذه المكونات بالتمتع بهذه الاعياد دون ان تحتسب اجازات كما هو الحال لأغلبية المسلمين.
- ٦- ابداء الاجهزة التنفيذية لمزيد من الاهتمام بمظالم الاقليات.
- ٧- وضع برامج صارمة وكفلية بالحد من عمليات التهجير القسري للأقليات وتوفير اماكن عيش آمنة لهم في الاراضي العراقية.